



تقرير خاص - موجز

بعثة منظمة الأغذية والزراعة إلى جمهورية السودان
لتقييم المحاصيل والإمداد بالأغذية 2023

19 مارس/آذار 2024

تقرير خاص - موجز

بعثة منظمة الأغذية والزراعة إلى جمهورية السودان
لتقييم المحاصيل والإمداد بالأغذية 2023

19 مارس/آذار 2024

التنويه المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة. 2024. تقرير خاص. موجز. بعثة منظمة الأغذية والزراعة إلى السودان لتقييم إنتاج المحاصيل والإمداد بالأغذية عام 2023. 19 مارس/آذار 2024. التقارير الخاصة بالبعثات المعنية بتقييم المحاصيل والإمداد بالأغذية، 2024/01 روما. <https://doi.org/10.4060/cd0304ar>

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تركيز المنظمة تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

© منظمة الأغذية والزراعة، 2024

ISSN 2707-2452 [مطبوع]

ISSN 2707-2460 [عبر الإنترنت]



بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف متاح وفقاً لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - المشاركة بالمثل 3.0. لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar>; CC BY-NC-SA 3.0 IGO).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: «لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة [طبعة اللغة] الأصلية هي الطبعة المعتمدة.»

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة ٨ من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية <http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules>، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة <http://www.fao.org/publication/ar> ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

مقتطفات



➤ يُقدَّر إنتاج الحبوب على المستوى الوطني عام 2023، بما في ذلك إنتاج محاصيل القمح المرتقب حصادها في مارس/آذار 2024، بنحو 4.1 مليون طن، ما يعني تراجعًا بنسبة 46 في المائة عن إنتاج العام الفائت وأدنى بنحو 40 في المائة عن معدل السنوات الخمس الأخيرة.

➤ يصل إنتاج الذرة الرفيعة عام 2023 بحسب التقديرات إلى قرابة ثلاثة ملايين طن، أي أدنى من نظيره لعام 2022 بنسبة 42 في المائة، وبنسبة 34 في المائة عن المعدل. كما يُقدَّر إنتاج الدخن بنحو 683 500 طن، لينخفض بذلك بنسبة 64 في المائة عن الإنتاج في عام 2022 وبنسبة 60 في المائة عن المعدل.

➤ من المتوقع أن يصل إنتاج القمح المرتقب حصاده في مارس/آذار 2024 إلى زهاء 377 900 طن، ما يعني تراجعًا بنسبة 20 في المائة عن قيمه المسجلة في العام السابق وبنسبة 46 في المائة عن المعدل.

➤ يُعزى هذا التراجع الملحوظ في إجمالي إنتاج الحبوب عام 2023 في المقام الأول إلى النزاعات المتواصلة التي أثرت في سير العمليات الزراعية بفعل انعدام الأمن وكذلك محدودية توافر المستلزمات الزراعية وارتفاع أسعارها.

➤ حملت هطولات الأمطار الموسمية غير المنتظمة التوزع من حيث الزمان والمكان، والتي تخللتها فترات جفاف مديدة في البقاع الجنوبية الشرقية المنتجة الرئيسة لتأثيرات سلبية في الغلال وأسهمت في تدني إنتاج المحاصيل.

➤ أدى ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية على خلفية محدودية توافرها إثر انكماش الواردات بسبب النزاعات واضطراب التدفقات التجارية داخليًا إلى ارتفاع حاد في تكاليف الإنتاج.

➤ صحيح أن عدد الحيوانات التي جرى تلقيحها انخفض عام 2023، إلا أن الحالة البدنية للحيوانات وصحتها كانت جيدة عمومًا، ولم يشاهد أي تفشٍ لأمراض خطيرة.

➤ كانت المراعي والمياه متوافرة بكميات كافية بالعموم خلال فترة التقييم، لكن من غير المحتمل أن يبقى الوضع

على حاله حتى بداية موسم الأمطار التالي المرتقب في يونيو/حزيران 2024 بفعل شح الهطولات المطرية. كما تسببت النزاعات التي تدور رحاها في بعض المناطق في تقييد حركة القطعان وإعاقة الوصول إلى المراعي.

➤ من المتوقع أن ينخفض إنتاج عام 2023 من محاصيل السمسم وعباد الشمس والقطن عن المعدل بسبب تقلص المساحات المزروعة والمحصولية وتدني الغلال، لاسيما بالنسبة للقطن. كما تراجع إنتاج الفول السوداني لأسباب تعزى في المقام الأول إلى تدني غلاله عن المعدل.

➤ تواصل تراجع قيمة الجنيه السوداني عام 2023 بفعل ارتفاع الطلب على النقد الأجنبي المطلوب لاستيراد السلع التي لم يعد ينتجها البلد في أعقاب الأضرار التي ألحقتها النزاعات بالقطاع الصناعي.

➤ سجلت أسعار الحبوب ارتفاعًا حادًا عام 2023 على خلفية اضطراب الحركة التجارية بفعل النزاعات ونقص إمدادات الحبوب والتراجع المتواصل في قيمة العملة الوطنية. وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، وصلت الأسعار إلى ضعف قيمها المسجلة قبل عام.

➤ ارتفع معدل التضخم السنوي بصورة حادة من قرابة 140 في المائة عام 2022 إلى نحو 260 في المائة عام 2023 ما أعاق القدرة الشرائية لدى الأسر.



©FAOF/STIS

استعراض عام



قامت منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون الوثيق مع الأمانة الفنية للأمن الغذائي ووزارات الزراعة في ولايات جمهورية السودان وبطلب من وزارة الزراعة والغابات بتنفيذ بعثتها السنوية خلال الفترة ما بين الثاني والسابع عشر من يناير/كانون الثاني 2024 لتقييم المحاصيل والإمداد بالأغذية بهدف تقدير إنتاج المحاصيل لعام 2023 وتقييم حالة الإمداد بالأغذية على امتداد الولايات الثمانية عشرة في البلاد.

نظرًا لاستمرار النزاعات المعيقة لتحركات بين بعض الولايات ودخلها، فقد استدعى ذلك إعادة النظر في النهج المتبع لتنفيذ البعثة. وتم استبدال فرق محلية في الولايات بالفرق الأساسية المؤلفة من أعضاء من وزارة الزراعة والغابات، ووزارة الموارد الحيوانية والأسماء، والأمانة الفنية للأمن الغذائي وهيئة الاحتياطي الاستراتيجي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وشبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي اعتادت على زيارة شتى الولايات في البلد. أما تركيبة هذه الفرق فقد تفاوتت من ولاية لأخرى تبعًا لوجود مسؤولين من الأمانة الفنية للأمن الغذائي ووزارة الزراعة والغابات الذين تم نقلهم إلى شتى الولايات الأخرى في البلد عقب اندلاع النزاعات في العاصمة الخرطوم. كما تلقت الفرق دعمًا من مستشار وطني الذي رسخ بدوره البيانات والمعلومات.

الحيوانات والمراعي التي تم تقييمها باستخدام المنهجية المعتمدة على أداة التقييم التصويري. كما زود المزارعون ومقدمو المعلومات الأساسيون معلومات عن كميات الهطولات المطرية وتوزيعها، إضافة إلى معلومات عن حالة النباتات والحملات المنفذة لوقاية المحاصيل والحالة البدنية للحيوانات وأسعار المحاصيل الأساسية والحيوانات. إلا أنه لسوء الحظ لم تتمكن البعثة من جمع معلومات رسمية بشأن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية من بنك السودان المركزي والبنك الزراعي السوداني والجهاز المركزي للإحصاء وهيئة الاحتياطي الاستراتيجي.

ونظرًا لاستحالة الحصول على بيانات رسمية من الهيئة العامة للأرصاد الجوية وقياس الهطولات المطرية من معظم نقاط قياس الهطولات في البلاد، تم اللجوء إلى بيانات وصور الأقمار الاصطناعية لدراسة إنتاجية الموسم المطر وتقييم ظروف النباتات على مدى العام.

وفي كافة الولايات قاطبة، أعدت الفرق تقارير خاصة بكل ولاية على حدة ومن ثم تم تجميع تلك التقارير وتثليثها مع بيانات ثانوية ومعلومات مستمدة من مصادر أخرى لتشكّل بذلك أساس تقرير البعثة. وتم تصنيف البيانات المجمعة بحسب الولاية والمحصول والقطاع الفرعي (زراعة مروية، بعلية باستخدام الميكنة الزراعية، بعلية تقليدية) بهدف تقديم تقديرات شاملة عن المساحة

تم توفير هذه الفرق من جانب سلطات الولايات المختلفة، لاسيما من الوزارات ومشاريع الري في الولايات، حيث قدمت هذه الفرق بيانات ومعلومات تتعلق بظروف إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، إضافة إلى تقديمها لتقديرات رسمية عن المساحة المزروعة والمحصول والغلال وإنتاج الحبوب الأساسية والمحاصيل النقدية، ناهيك عن المعلومات التي قدمتها بشأن العوامل الرئيسية المؤثرة فيها. وحيثما كان الوضع الأمني سائغًا، تم تنفيذ زيارات ميدانية الهدف منها مقاطعة التقديرات الرسمية التي قدمتها سلطات الولايات مع المعلومات التي تم جمعها من خلال التحقيقات الميدانية، وإجراء دراسات أمثلة شملت عينات من المزارعين وإجراء لقاءات مع رعاة وتجار. لكن مع الأسف لم يتثن جمع أدلة عن ظروف

والغلال والإنتاج. واستناداً إلى هذه البيانات تم إعداد الموازنة الختامية الخاصة بالحبوب على المستوى الوطني بمقارنة إجمالي الاحتياجات من الحبوب للسنة التسويقية 2024 (يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول) مع توافر الحبوب محلياً.

تضرر إنتاج الحبوب خلال موسم 2023/24 تضرراً شديداً بالنزاعات التي أسفر عنها انعدام في الأمن وتدني توافر المستلزمات الزراعية الذي اقترن مع ارتفاع أسعارها، الأمر الذي حمل تبعات ملحوظة طالت المساحات المزروعة والمحصول، وأثر في الغلال. أما موسم الأمطار لعام 2023 فقد اتسم بعدم انتظام الهطولات المطرية فيه عبر الزمان والمكان وفق ما أفادت التقارير، حيث تخللته فترات جفاف شهدتها المناطق الجنوبية الشرقية المنتجة الرئيسة ما أعاق الغلال بشكل أكبر.

شهد عام 2023 ارتفاعاً هائلاً في أسعار كافة المستلزمات الزراعية التي اتسمت بندرتها - بما فيها الأسمدة ومبيدات الأعشاب والآليات الزراعية. هذا إضافة إلى أنها لم تكن متوافرة في الوقت المناسب، ما تسبب في تأخير الزراعة وغيرها من العمليات الزراعية. واستخدم جل المزارعين البذور التي احتفظوا بها من حصاد العام الفائت بسبب ارتفاع أسعار السوق وانقطاع توزيع وزارة الزراعة والغابات للبذور. ويذكر أن منظمة الأغذية والزراعة وزرعت نحو 10 000 طن من البذور المصدقة في أنحاء البلاد. أما اليد العاملة فكانت متوافرة عموماً لكن بأسعار مرتفعة بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة.

واجهت عمليات مكافحة الآفات والأمراض المتوطنة معوقات تعزى إلى توقف عمل مديرية وقاية النبات الاتحادية ومديريات الولايات بفعل استمرار النزاعات. إلا أنه لم ترد تقارير عن تفشي آفات وأمراض رئيسة في البلاد.

يُقدر الإنتاج الوطني من الحبوب (ذرة ريفية ودخن وقمح) خلال موسم 2023/24 بنحو 4.1 مليون طن، أي أدنى بنسبة 46 في المائة عن إنتاج العام السابق، وأقل بنسبة 41 في المائة عن معدل السنوات الخمس الأخيرة. فإنتاج الذرة الريفية يقدر بزهاء ثلاثة ملايين طن، أي أدنى بنسبة 42 في المائة عن نظيره للعام الفائت، وأقل من

معدل السنوات الخمس الأخيرة بنسبة 34 في المائة. أما إنتاج الدخن فيُقدر بكمية 683 542 طن، ما يعني تراجعاً بنسبة 64 في المائة عن إنتاج عام 2022 وبنسبة 60 في المائة عن معدل السنوات الخمس الأخيرة. وفيما يتعلق بإنتاج القمح المرتقب حصاده في مارس/آذار 2024 فيصل بحسب التوقعات إلى قرابة 377 900 طن، ليتراجع بذلك عن قيمه المسجلة العام الفائت بنسبة 21 في المائة وعن معدل السنوات الخمس الأخيرة بنسبة 46 في المائة.

صحيح أن معدلات تلقيح الحيوانات عام 2023 كانت أدنى قياساً بالعام الفائت، إلا أن صحة الحيوانات وحالتها البدنية كانت جيدة عموماً، حيث لم ترد تقارير عن تفشي أمراض رئيسة. أما حالة المراعي فتم تقييمها على أنها متوسطة إلى جيدة خلال فترة التقييم، إلا أنه بسبب تقلبات الهطولات المطرية خلال موسم الأمطار كان تجدد موارد المراعي جزئياً وبالتالي لن تكون كافية لدعم كافة عشائر الحيوانات حتى بداية الموسم الماطر القادم في يونيو/حزيران 2024. والأمر سيان بالنسبة للمياه. أضف إلى ذلك أن النزاعات تسببت في تقييد تنقلات القطعان وأعاق الوصول إلى المراعي والمياه في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

حلقت أسعار محصولي الذرة الرفيعة والدخن محلياً الإنتاج وكذلك أسعار القمح المستورد بمعظمه خلال عام 2023 متأثرة باضطرابات الأنشطة التجارية بفعل النزاعات ونقص الإمدادات بها واستمرار تراجع قيمة العملة الوطنية. أما الزيادة الأكثر حدة فقد تم تسجيلها في إقليم دارفور الكبرى وإقليم كردفان الكبرى وولاية الخرطوم التي تشد فيها النزاعات.

يقدر استخدام الحبوب في القطاع الغذائي عام 2024 بنحو 7.3 مليون طن، وذلك بحسب عدد السكان حتى نهاية عام 2023 المستقى من آخر تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي باستهلاك وسطي للفرد لكمية 152 كغ. أما حجم الاحتياجات من الحبوب المستوردة للسنة التسويقية 2024 (يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول) فيصل بحسب التوقعات إلى 3.38 مليون طن، حيث يكون جل هذه الاحتياجات من القمح بكمية 2.44 مليون طن، والذرة الرفيعة بكمية 662 000 طن، إضافة إلى بعض كميات الأرز والدخن والذرة.

التوصيات



يُكمن الهدف من تقديم التوصيات التي ندرجها أدناه في الاستجابة المباشرة إلى احتياجات السكان الأكثر تضرراً بارتفاع حدة انعدام الأمن، إضافة إلى دعم تعافي القطاع الزراعي وزيادة إنتاج الأغذية ورفع دخل المزارعين، ناهيك عن تحسين مستوى الكفاءة على امتداد سلسلة القيمة بهدف خفض تكاليف الإنتاج.

إجراءات مباشرة

مساعداً منقذة للحياة

➤ تقديم مساعداً غذائية وزراعية نوعية عاجلة ومنقذة للحياة إلى السكان الذين يواجهون انعداماً حاداً وشديداً في الأمن الغذائي في أوساط المقيمين والنازحين الجدد والنازحين داخلياً منذ فترة طويلة واللاجئين.

➤ تقديم مساعداً نقدية وأخرى من خلال القسائم في المناطق التي لاتزال تعمل فيها الأسواق وسلاسل الإمداد بهدف تحسين انتفاع السكان المستضعفين من الأسواق.

➤ دعم إنتاج الحبوب الأساسية المحلية، وبخاصة الدخن والذرة الرفيعة، خلال الموسم الزراعي القادم المزمع انطلاقه في يونيو/حزيران 2024 وذلك من خلال توزيع البذور المصدقة في الوقت المناسب. وفي حال عدم إمكانية تلبية الاحتياجات من خلال المشتريات المحلية، فإنه يُنصح باستيراد أصناف بذور من البلدان المجاورة شريطة أن تكون مناسبة للسودان وتنفيذ عمليات المشتريات بشكل مبكر بما يسمح بتوزيعها في الوقت المناسب.

➤ تقديم الدعم الحيوي في الوقت المناسب إلى قطاعي الحيوانات ومصايد الأسماك.

التعافي

دعم سبل العيش على المدى الأبعد

➤ زيادة الطاقة الإنتاجية من البذور المحسنة على المستوى الوطني بهدف توزيعها لاحقاً على المزارعين في الوقت المناسب.

➤ تحسين فعالية مصلحة وقاية النبات الوطنية من خلال تحديد الآفات ومعالجتها وتنفيذ برامج لبناء قدرات العاملين في الوزارات ضمن الولايات.

➤ دعم هيئة الاحتياطي الاستراتيجي لزيادة قدراتها على التخزين بما يساعد على التخفيف من تقلبات إنتاج الحبوب على مدار العام.

➤ خفض التدفقات التجارية غير المشروعة للمحاصيل الغذائية في البلد.

➤ دعم توفير المستلزمات الزراعية والوصول إليها، منها الأدوات والآليات والأسمدة ومبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب.

- تحسين ضبط الجودة للمدخلات الكيماوية في البلد.
- توفير الدعم الفني لصالح سلسلة القيمة للدخن من خلال تقديم الخدمات الإرشادية وإطلاق حملات التوعية بهدف تحقيق زيادة تدريجية في استهلاك الدخن على مستوى البلد نظرًا لما يتمتع به هذا المنتج من قيمة تغذوية عالية وإنتاج محتمل.
- إنشاء المزيد من خطوط الوقاية من انتشار الحرائق في المراعي للحد من خسارة المراعي بسبب الحرائق.
- تحفيز اتباع أساليب مستدامة لإنتاج حبوب أساسية بما فيها الذرة الرفيعة والدخن، إضافة إلى إنتاج محاصيل نقدية كالسمسم، بحيث يتمتع البلد بمناافع نسبية حيالها وتكون تكاليف إنتاجها محلياً أقل من تكاليف استيرادها.
- تحري استخدام الذرة الرفيعة والدخن بطرائق مبتكرة، منها على سبيل المثال إنتاج الخبز من الذرة الرفيعة، ورفع التوعية حيال ذلك.
- تعزيز الأنشطة التي من شأنها زيادة الربحية على كامل امتداد سلسلة القيمة (كالتصنيع وتحسين جودة التغليف، وما إلى ذلك) للسلع الزراعية الرئيسية القابلة للتصدير (كالحيوانات والقطن والصبغ العربي والسمسم وال فول السوداني)، إضافة إلى المحاصيل الأساسية التقليدية كالذرة الرفيعة والدخن.
- تقديم الدعم المالي والفني اللازم إلى وزارة الزراعة والغابات وإلى المديرية الحكومية في الولايات بما يمكنها من إجراء مسوحات الغرض منها جمع بيانات حول المساحات المزروعة والمحصول والغلال والإنتاج وخسائر المحاصيل، والتحقق من تلك البيانات.
- توفير الدعم اللازم لعملية تنفيذ إحصاء زراعي وحيواني شامل الغاية منه تقديم بيانات ومعلومات محدثة.
- تقييم إمكانية زيادة تمويل البنك الزراعي السوداني للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.
- تحسين إعادة تأهيل البنى التحتية المخصصة للري في المشاريع الوطنية وصيانتها (كتسويتها وإزالة الطمي عنها وتنظيفها وتصريف المياه فيها).
- تعزيز القدرات التقنية لخدمات الإرشاد الزراعي المقدم إلى المزارعين، بما في ذلك المنهجيات المبتكرة المراعية للبيئة.
- تحسين إدارة المحاصيل ما بعد الحصاد ومرافق تخزينها على مستوى الأسرة والمجتمع بما يساعد على الحد من خسائر ما بعد الحصاد.
- تعزيز عمليات رصد الحالة البدنية للحيوانات وتوافر المراعي بدعم من أدوات كمية متاحة بالأصل في البلاد (كبيان ميزانية الأعلاف الحيوانية ونظام المعلومات التنبؤي للإنذار المبكر الخاص بالحيوانات وأداة التقييم التصويري).
- توسيع نطاق تطبيق تقنية حصاد المياه. وهنا يوصى بإصلاح وصيانة البنى التحتية القائمة وبناء أخرى جديدة بهدف زيادة توافر المياه في أنحاء البلاد وتخفيف ازدحام الحيوانات على نقاط الشرب.
- تنفيذ التدابير اللازمة للحد من اتساع المناطق الزراعية على حساب المراعي والغابات.
- تحسين قدرات المعمل المركزي للبحوث البيطرية بسوبا في ولاية الخرطوم لإنتاج لقاحات تغطي الاحتياطات الوطنية بالكامل وتعزيز الخدمات البيطرية اللامركزية بما يضمن تنفيذ حملات التلقيح بكل فعالية وكفاءة.
- التأكد من جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الموثوقة المتعلقة بالأمن الغذائي في الوقت المناسب بهدف استنارة أصحاب القرار وتسهيل القيام بتدخلات فعالة في الوقت المناسب تخفف من انعدام الأمن الغذائي.
- تنظيم دورات الغاية منها رفع التوعية بشأن بناء السلام في المناطق المتضررة بتكرار النزاعات.



©FAO/FSTS

أعد هذا التقرير Luca Innocente و Alessandro Costantino (منظمة الأغذية والزراعة) على مسؤولية أمانة منظمة الأغذية والزراعة استناداً إلى معلومات مستمدة من مصادر رسمية وغير رسمية. بينما تم تصميمه وتنسيقه من قبل Daniela Valeri Petrasova (منظمة الأغذية والزراعة). ونظراً لأن الظروف قد تشهد تغيرات على وجه السرعة، فإنه بإمكانكم الحصول على آخر المستجدات والمعلومات من خلال التواصل مع:

Mario Zappacosta

خبير اقتصادي أقدم

النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر للأغذية والزراعة

الأسواق والتجارة - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

GIEWS1@fao.org

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما، إيطاليا

كما نحيطكم علماً بأن هذا التقرير الخاص متوافر على الموقع الإلكتروني للمنظمة www.fao.org/home/ar

على الرابط التالي: <http://www.fao.org/giews/reports/special-reports/ar>

أعد النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر لمنظمة الأغذية والزراعة قائمة بالعناوين البريدية بغرض نشر تقاريره. للاشتراك يرجى تقديم استمارة التسجيل من خلال الرابط التالي:

http://newsletters.fao.org/k/Fao/trade_and_markets_english_giews_world

